

قانون اتحادي رقم (٣) لسنة ١٩٩٦ بشأن اختصاص المحاكم الشرعية بنظر بعض الجرائم

نحن زايد بن سلطان آل نهيان ، رئيس دولة الامارات العربية المتحدة ،

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ،

وعلى القانون الاتحادي رقم (١) لسنة ١٩٧٢م بشأن اختصاصات
الوزارات وصلاحيات الوزراء والقوانين المعدلة له ،

وعلى القانون الاتحادي رقم (١٠) لسنة ١٩٧٣م في شأن المحكمة
الاتحادية العليا والقوانين المعدلة له ،

وعلى القانون الاتحادي رقم (٩) لسنة ١٩٧٦م في شأن الأحداث
الجانحين والمشردين ،

وعلى القانون الاتحادي رقم (٦) لسنة ١٩٧٨م في شأن انشاء محاكم
اتحادية ونقل اختصاصات الهيئات القضائية المحلية في بعض الامارات
اليها والقوانين المعدلة له ،

وعلى القانون الاتحادي رقم (١٧) لسنة ١٩٧٨م بتنظيم حالات
واجراءات الطعن بالنقض أمام المحكمة الاتحادية العليا والقوانين المعدلة له ،

وعلى القانون الاتحادي رقم (٣) لسنة ١٩٨٣م في شأن السلطة
القضائية الاتحادية والقوانين المعدلة له ،

وعلى القانون الاتحادي رقم (٦) لسنة ١٩٨٦م في شأن مكافحة
المواد المخدرة وما في حكمها ،

وعلى القانون الاتحادي رقم (٣) لسنة ١٩٨٧م باصدار قانون
العقوبات ،

وعلى القانون الاتحادي رقم (١١) لسنة ١٩٩٢م باصدار قانون
الاجراءات المدنية ،

وعلى القانون الاتحادي رقم (٣٥) لسنة ١٩٩٢م باصدار قانون
الاجراءات الجزائية ،

وبناء على ما عرضه وزير العدل ، وموافقة مجلس الوزراء ، وتصديق
المجلس الاعلى للاتحاد ،

أصدرنا القانون الآتي :

مادة (١)

فيما عدا ما تختص به المحكمة الاتحادية العليا من الجرائم ، تختص
المحاكم الشرعية دون غيرها بالاضافة الى اختصاصاتها الاخرى بنظر
الجرائم الآتية وكل ما يتصل بها أو يتفرع عنها أو يكون مقدمة لها :

- ١ - جرائم الحدود .
- ٢ - جرائم القصاص والدية .
- ٣ - جرائم المخدرات وما في حكمها .
- ٤ - الجرائم التي يرتكبها الأحداث .

مادة (٢)

تطبق على جميع الجرائم المنصوص عليها في المادة (١) من هذا
القانون احكام الشريعة الاسلامية حدا أو تعزيراً على ألا تقل العقوبة
التعزيرية عن الحدود الدنيا المقررة قانوناً .

مادة (٣)

تحال الجرائم المنصوص عليها في المادة (١) من هذا القانون
والمنظورة أمام المحاكم الى المحاكم الشرعية بحالتها للنظر فيها .

ولايسري هذا الحكم على الدعاوي التي اقفل فيها باب المرافعة
وحجزت للنطق بالحكم .

مادة (٤)

يلغى كل حكم يخالف أو يتعارض مع أحكام هذا القانون .

مادة (٥)

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

زايد بن سلطان آل نهيان
رئيس دولة الامارات العربية المتحدة

- صدر عنا في قصر الرئاسة بأبوظبي .
- بتاريخ : ٢٩ محرم ١٤١٧ هـ .
- الموافق : ١٥ يونيو ١٩٩٦ م .